العنف الأسري وإشكالية الحماية الطفولية في المجتمع

-قراءة تحليلية-

د/ نورة قنيفة
قسم علم الاجتماع- جامعة أم البواقي

الملخص:

نحاول من خلال هذا المقال العلمي التنويه لظاهرة العنف المنزلي باعتبارها ظاهرة خفية، تتحكم في التعرف عليها جملة من المحددات الثقافية التي جعلتها من الطابوهات الإجتماعية بامتياز نظرا لخصوصية الأسرة الجزائرية الثقافية، واعتبار ما يحدث داخل الأسرة من عنف أمر خاص لا يمكن طرحه أوالحديث عنه.

ولعل الأخطر حين يمارس على أجساد ضعيفة لا حول لها ولا قوة، تعكس الضعف، إن لم نقل العجز التام، عن تحقيق حماية سوسيو قانونية وأمنا أسريا للطفل المعنّف.

الكلمات المفتاحية: الطفل، العنف الأسري، الحماية الإجتماعية

Abstract ;

This article is an attempt to point the domestic violence as a hidden phenomenon, which is identified by cultural determinants in a way that is transformed to an excellent social taboo due to the cultural specificity of Algerian family and the consideration of violence that happens inside it as an intimate cause that can't be raised or discussed.

Perhaps the most dangerous status is when violence is practiced on children, which reflects the weakness, if not total inability, to achieve a familial socio-legal protection and security for the child victim of violence.

Key words: child - domestic violence - social protection

مقدمة:

يعتبر القانون أقوى مظاهر الضبط المجتمعي، وهو يهدف إلى استقرار التنظيمات الإجتماعية، وتقرير علاقات الأفراد مع بعضهم، وهو ملزم للفرد والجماعة والحكومة، ويمتاز بوضوح بنوده، وجزاءاته محددة بدقة كبيرة. إن تقسيمات القانون ذاتها أكاديميا إلى قانون دستوري وإداري وجنائي ودولي وبحري وتجاري ونحو ذلك دليل على أن القانون كعلم إجتماعي قد تضمن تنظيم جميع أنواع العلاقات بين الأفراد والجماعات والدولة، ولم يترك أي علاقة إلاّ وقد وضع لها ضوابط الحقوق والواجبات.

وتعتبر الدولة المسؤولة عن وضع قوانينها، وهي المخولة وحدها في توقيع الجزاءات ويمكنها استخدام القوة وكلما تعقد المجتمع وازدادت هيئاته وتعدّدت جماعاته وكثرت مؤسساته كلما علا صوت القانون وانخفضت تبعا لذلك قوة التواضعات والسنن الاجتماعية، فالقانون أصبح سمة المجتمعات المعقدة الحديثة.

والقوانين في نظر كثير من علماء الإجتماع تعبير عن إرادة الأمة وأعرافها وتقاليدها وسننها الإجتماعية، ولذلك ينظر إلى هذه الأمور على أنها من مصادر القانون، ويرتبط القانون بكثير من الظواهر الإجتماعية الأخرى، فهو أيضا صورة حية لتاريخ الأمة وصدى للظروف الإجتماعية والتاريخية.

وموجز القول أن القوانين تضمن حماية الفرد مصالحه وحريته، وفي الوقت نفسه تحرم على الفرد أن يطغى على حرية الآخرين، وبذلك يقضي القانون على الصراعات بين الناس ويجمع ميولهم ونزواتهم الطائشة، فينعم الجميع بالعدالة والأمان. ويكفي أن نعلم أن القانون هو الوسيلة التي تهدف إلى عملية الضبط الإجتماعي، فموضوع الضبط هو غاية القانون الأساسية وربما الوحيدة وذلك بخلاف الوسائل الأخرى التي تسعى إلى تحقيق غايات أخرى قد يكون الضبط في مرتبة تالية من حيث ترتيبه في سلم أهداف تلك الوسائل.(1)

في السياق ذاته تعتبر فئة الأطفال(ذكورا وإناثا) من الفئات الضعيفة التي تحتاج إلى رعاية خاصة من جميع الجوانب الأسرية والاجتماعية والقانونية، فهذه الفئة الهشـــة بلغة الأمن الإنساني ترجع عِلّـــة هشاشتها إلى صغر سنّها، مما يحول في الكثير من الأحيان دون تمتّعها بكامل حقوقها وأمنها كما هو الشّأن بالنسبة لباقي الفئات المجتمعية.

لقد أُبرمت على المستوى الدولي العديد من الاتفاقيات لحماية حقوق الطفل، ومن جهتها أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات هامة في هذا الشأن، كما أُنشات منظمة دولية لرعاية الطفولة وهي منظمة اليونسيف تختص بمتابعة واقع الطفولة ومدى التزام الدول باتفاقيات حماية الطفل. وكغيرها من دول العالم، انضمّت الجزائر إلى معظم الاتفاقيات والأجهزة الدولية لحماية حقوق الطفل المذكورة أعلاه، وتسلّم الجزائر تقارير إلى هذه الأجهزة المنبثقة عن الاتفاقيات الدولية والإقليمية، حيث تبرز في هذه التقارير مدى التزامها بتنفيذ واحترام ما ورد في هذه الاتفاقيات الخاصة بحقوق الطفل.

تضمنت جلّ الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بحماية حقوق الطفل التي انضمت إليها الجزائر، نصوصا صريحة تؤكد على حق الطفل في الحياة باعتباره حق أساسي، وعلى حقوقه في السلامة الجسدية والنفسية، وعلى حقه في الغذاء والصحة والتعليم والترفيه والرعاية الاجتماعية، إلى جانب حقّه في الحماية من العنف ومن كل أشكاله.(2)

لعل هذا الطرح يظل نظريا أمام جملة التغيرات المجتمعية التي أفرزت الكثير من ظواهر والمشاكل الإجتماعية والأسرية أبرزها ما ارتبط بالأمن الطفولي والحق في الحياة لاسيما العنف المنزلي، سوء المعاملة والإعتداءات الجنسية، والإغتصاب واختطاف الأطفال...

إن مثل هذه الظواهر تعكس بالضرورة حتمية توفير حماية قانونية في بعدها الإجتماعي لتحقيق أمن إجتماعي طفولي حقيقي خصوصا ما يتعلق بالممارسات الأسرية العنيفة على الجسد الطفولي سواء أكانت جسدية أو نفسية أو جنسية..

إنه وبالرغم من الإطار القانوني المؤطر لهذه الممارسات إلاّ أن الواقع أثبت إنتشارها في ظل العجز عن الإعتراف الإجتماعي بوجودها لأن كل ما يتعلق بما هو داخل الأسرة وخلف الأبواب المغلقة يظل طابو إجتماعي بامتياز..

سنحاول تقديم قراءة تحليلية تقديم لظاهرة خطيرة جدا تمارس باستمرار على الطفل، وبأشكال مختلفة ومظاهرة متنوعة يعجز القانون في الكثير من المواقف عن معالجتها أوالحد من حدوثها وهي ظاهرة العنف الأسري بدء بالضرب والتعذيب والشتم والسب والتجريح وإساءة المعاملة والإعتداءات الجنسية وغيرها من أشكال ومظاهر العنف الأسري، والتي تعكس عند حدوثها، وبعد فوات الأوان، العجز التام عن حماية الطفل أسريا واجتماعيا خصوصا في ظل شرعنتها إجتماعيا وفي ظل بعض التأويلات الخاطئة التي ترسخت في المخيال الإجتماعي والمسيّرة لسلوكيات العنف الممارس على الطفل في الأسرة..

1. العنف الأسري..بحث في المعنى :

للعنف أشكال متعددة، ولا توجد حدود فاصلة بينها، فكلها تتداخل مع بعضها البعض، فممارسات مثل جرائم الشرف مثلا تتم بأيادي أفراد الأسرة، ولكنها بضغوط مجتمعية،..إلاّ أنّ أشكالا للعنف أكثر غموضا يمكننا القول بأنّها تجد لها في النفس البشرية تجانسا خفيا.. فالعنيف إنّما هو هذا الشخص، وتلك الجماعة، وذلك الوضع، وذاك المجموع من القوى التي تحدّد ميدانا من العنف. وقد تكون تلك الأوضاع وميادين القوى قد بلغت حدا من التمايز تسهّل معه معرفة وجوه متعدّدة للعنف مهما بلغت هذه القوى في الغالب من تشابك لا انفكاك منه.(3)

هناك عدة منطلقات في تحديد مفهوم العنف الأسري يرتبط بعضها بمضامين قانونية، وبعضها الآخر بمضامين ودلالات نفسية أو دينية أو جسمية وغيرها. إذ يرى **R.Audi** أن العنف الأسري يعني الهجوم أو الإساءة لشخص ما سواء كانت مادية أو معنوية. ويضيف **Garver** أن العنف الأسري إعتداء على شخص الإنسان إما في جسمه أو نفسيته أو سلب حريته، وذلك في إطار مؤسسة الأسرة، ويتضمن مصادرة أو إلغاء قدرة الشخص ((الطفل)) وحقه في اتخاذ القرار الذي يخص جسمه وحياته وسلوكه.

هكذا إذن يتخذ مفهوم العنف الأسري دلالات ترتبط بالاعتداء بالقول أو الفعل على أحد أفراد الأسرة أو على كل أعضاءها، مما يؤدي إلى إلحاق الضرر والأذى بهم، وينطوي تحت هذا الفعل الإيذاء الجسدي والمعنوي المقصود.

أو هو كل قول أو تصرف أو رأي أو علاقة من قبل أحد أفراد الأسرة الذكور أو الإناث يلحق أذى معنويا أو ماديا ببعضهم، أساسه التداخل في حرية الآخر،وحرمانه من التفكير،أو التعبير عن آرائه والسلوك بحرية واستقلالية، وعدم معاملته كعضو حرّ وكفئ في العائلة، أو يحوّله إلى وسيلة أو أداة لتحقيق أغراض محددة.(4)

يجسّد العنف الأسري أيّا كان مصدره مظهرا سلبيا في إطار مسؤوليات الأسرة ومهامها تجاه أفرادها بل لقد عدّه العلماء المختصون في التربية وعلم الإجتماع إنحرافا خطيرا عن الوظائف السامية للأسرة. وفي هذا الإطار يشير **جان لابلانش** إلى أن العنف الأسري يؤدي إلى عدد من الآثار منها:

- ✓ إلحاق الأذى بالآخر، وهنا قد يكون الطفل
- ✓ تدمير الطرف الآخر.
- ✓ إكراه المعتدي عليه من أفراد الأسرة
- ✓ الإذلال بحيث يوضع عضو الأسرة المعتدي عليه في موقف المذلة والمهانة كما يحدث في حالات الضرب
- ✓ شعور الضحية بالقلق والإضطراب، الأمر الذي يدفع إلى بروز أشكال مختلفة للتفكك الأسري أو ترك بيت الأسرة.

وقد يتّخذ العنف الأسري مظاهر أخرى غير الفعل المادي، وشأنه شأن بقية مظاهر العنف الإنساني الصادرة عن وجود نزوة للتدمير تتوجه نحو الداخل، ومن أخطر آثاره توليده للعنف، فالعنف كما يرى بعض المختصين يُولد العنف. وهنا يمكن الإشارة إلى أن الأسرة التي يسود العلاقات بين أفرادها طابع العنف غالبا ما يكون أطفالها ميّالون للسلوك العنيف. ففي دراسة إستطلاعية حول الأحداث المنحرفين في مؤسسات الإصلاح في المجتمع اللّيبي وجد أجد الباحثين أن نسبة مرتفعة من هؤلاء الأحداث يأتون من أسر يسود العلاقات بين الآباء والأبناء فيها طابع العنف، حيث يميل آباء هذه المجموعة إلى معاقبتهم بالضرب المبرح والتوبيخ اللاّذع، كما أن نسبة منهم أشارت إلى أن العلاقات بين الآباء والأمهات علاقة مضطربة يسودها النزاع والخلافات، وغالبا ما يلجأ إلى ضرب زوجته حتى بحضور أبناءه.(5)

لقد حاولت بعض النظريات العلمية تفسير العنف الأسري، ولعل أهم تصنيف نظري قدّمته الباحثة الأمريكية **Steinmetz** محوره التفاعل الدوري بين العوامل الميكرو والماكروسوسيولوجية، والنموذج الموالي يبيّن الطابع الدوري للعنف الأسري والعوامل التي تسهم في نقل هذا العنف من جيل إلى آخر. وتظهر في هذا النموذج كذلك العلاقة بين العدوان الأسري والإجتماعي، حيث تفترض أن الأسر العدوانية تنتج غالبا أزواجا وأباء وأطفالا عدوانيين. إن الأشخاص الآتين من مثل هذه الأسر يكونون ميالين عادة إلى تقبل وتبرير العنف، ومن هنا فإنهم يبحثون عن أجواء يكون العنف فيها مبررا ومقبولا في العلاقات الأسرية.

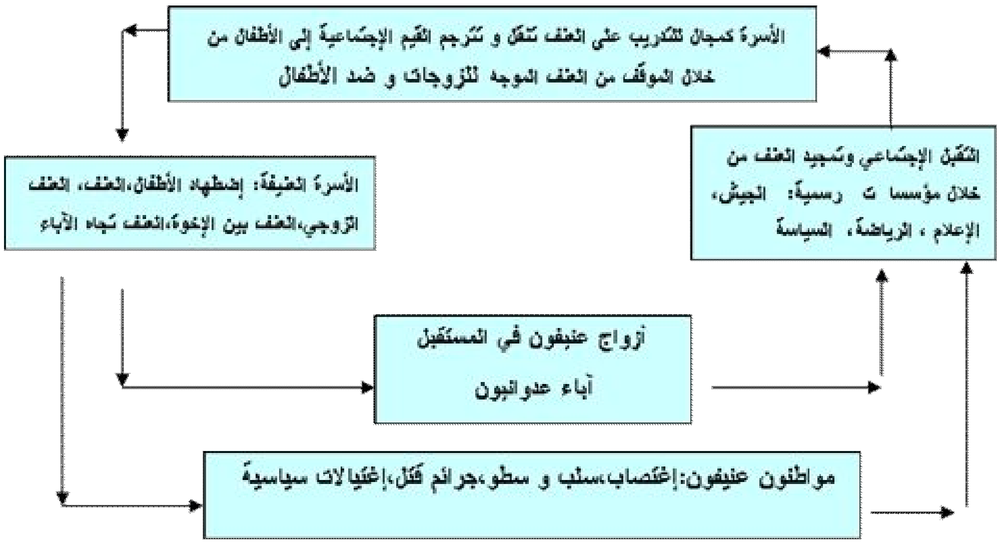

شكل رقم 1 يوضح نموذج Steinmetz للتفاعلات الدورية المتبادلة بين العوامل الماكرو والميكرو إجتماعية

ويوجّه نموذج **Steinmetz** هذا إنتباها خاصا للإتجاهات الإجتماعية من العدوان في شتى مجالات الحياة العامة، كما تبدو في وسائل الإعلام أو في الرياضة، وتساعد هذه الإتجاهات في تشكيل نماذج عدوانية تشجّع وتبرر خبرات العنف التي يتعرض لها الفرد في حياته الباكرة، فيقوم بعد ذلك بتقليد هذه النماذج ناقلا العنف بالتالي إلى أسرته الجديدة. هذه النماذج تفسّر السلوك ليس انطلاقا من علاقات سببية متصلبة وبسيطة، بل من خلال كامل السياق الموقفي الذي لا يقتصر على وصف سلوك المعتدي بل يتعداه ليصف الظروف العامة المتعلقة بالتفاعل الأسري، والشروط الإجتماعية التي تؤثر بوضوح على شدة وشيوع العنف في الأسرة.(6)

وتزداد درجة أهمية الأسرة، بإجماع المفكرين، إذا تعلّق الأمر بمرحلة الطفولة حيث يكون الفرد أكثر اعتمادا على أعضاء أسرته، وأكثر قابلية لتلقي تأثير عملية التنشئة الاجتماعية الأسرية، ومن ثمة يكون العنف ضد الأطفال أحد أهمّ الأشكال التي يأخذها العنف المنزلي، إذ قد يؤدي إلى إعادة الإنتاج الدائم للعنف.

إن أكثر حالات العنف التي يتعرّض لها الطفل تتمّ في إطار أسرته، ويكون هذا العنف موجّها غالبا من طرف الأفراد الراشدين المقيمين مع الطفل في نفس المنزل: الأب، والأم، والإخوة والأخوات..، أي الأفراد المسئولين عن تربيته ورعايته، وذوي دلالة في عملية تنشئته الاجتماعية، وإذا اعتبرنا الآثار والنتائج السلبية التي يمكن للعنف أن يتركها على مسار تطور الطفل، فإنّه يحقّ لنا أن نعتبر هذا العنف مناقضا لما يتوّقع اجتماعيا من هؤلاء الأفراد..(7)

2. العنف الأسري في المجتمع..الطابو المسكوت عنه:

لعل الأسرة هي المؤسسة الوحيدة، عكس المؤسسات الإنتاجية الأخرى، التي لا يشترط لتأسيسها مراعاة الشروط والإمكانيات اللازمة، والظروف الملائمة لذلك، وإذا تمّت مراعاة الإمكانات المادية، فليس مستوى تكوين الأفراد، ومعرفتهم بالحياة الأسرية، وإدراكهم لدورهم التربوي..بالرغم من كونها المؤسسة القائمة على أعقد إنتاج يمكن أن يقدّم للمجتمع : الإنسان.

فالأسرة هي الخلية الأساسية في النسيج الاجتماعي، وهي أهم مؤسسة للتنشئة الاجتماعية للأفراد، بالمقابل، فإنها لا تملك أي برنامج للتربية أو للتنشئة الاجتماعية، لكنها تشتمل على كل أنماط السلوك، على الأقل الأساسية منها، المشكّلة للحياة اليومية للأفراد..فهي إذا، بطريقة تلقائية، تربي الفرد بما هي، وبتأثير أفرادها، وبنماذج وأنماط السلوك المتضمنة فيها، إذا كانت العنف فهي العنف، وهي أيضا عملية إعادة إنتاج العنف إذا تعلّق الأمر بالطفولة...(8)

إنه على الرغم من تعدد وتداخل العوامل التي تؤدي إلى حدوث ظاهرة العنف،إلاّ أن التأثير النسبي لهذه العوامل ليس واحدا، بل يختلف من مجتمع إلى آخر طبقا للإختلافات والتمايزات المرتبطة بالتركيبة الإجتماعية الثقافية، والبناء السياسي، والظرف الإقتصادي، وفي بعض الحالات يمكن القول بوجود عامل أو عوامل جوهرية أو مركزية تؤدي إلى أعمال العنف، بينما يأتي تأثير العوامل الأخرى في مرتبة تالية.

لقد ظل العنف الأسري لمدة طويلة من الموضوعات التي يجب أن تكون في الظل، وظلت خلف الأبواب حتى وقت قريب، وهناك سببين أدّيا إلى تجنّب العديد من المتخصصين مناقشة ودراسة العنف الأسري بصفة عامة:

- السبب الأول: وجود إدعاء بأن العنف الأسري أمر نادر الحدوث نسبيا،ويحدث فقط في الأسرة الشاذة غير السوية.

- السبب الثاني:أنه بالرغم من أن العنف الأسري يحدث بصورة يومية في حياة الأسرة، إلاّ أن وصف الأسرة على أنها واحة الحب والحنان والطمأنينة والأمن أكثر من كونها مسرحا للعنف والعدوان كان هو السائد.

وبالتالي لقد حجبت تلك الصورة المثالية للأسرة عن أنظارنا ما يحدث بالفعل داخل الأسرة، ليس لأننا لم نكن نستطيع رؤية ما يحدث بالفعل داخلها، ولكن لأننا لم نكن نريد أن نعترف بما يحدث بالفعل، ونميل باستمرار إلى تدعيم تلك الصورة المثالية عن الأسرة.ومما لا شك فيه أن المشكلات والقيود البحثية للبحث العلمي تصبح أكثر حدّة عندما يكون موضوع البحث هو الأسرة وذلك لخصوصية طبيعتها.

لقد أوضحت الدراسات التي تناولت العنف الأسري أنه حقيقة تاريخية ومشكلة إجتماعية خطيرة كما كشفت عن وجود أنماط متعددة من ضحايا العنف الأسري ومرتكبيه. ومما لا جدال فيه أن العنف الأسري قد تعدى الحدود الإثنية والإجتماعية والاقتصادية والدينية والثقافية، فتباينت أشكاله وتعددت، وبالتالي كانت أسبابه ونتائجه متعددة الأبعاد.وقد أملى تعدد تباين أشكال العنف الأسري أن اهتمت كل فئة من الباحثين بالتركيز على نمط محدد من أشكال العنف والإنتهاك داخل الأسرة في ضوء الخلفية العلمية التي توجه كل فئة منهم.(9)

وفي كل الأحوال فإن العديد من الدراسات والبحوث في مجال العلوم الإجتماعية والتربية وعلم النفس تؤكد على خطورة العنف الأسري وانعكاساته السلبية على الطفل في شخصه، وعلى الأسرة في استقرارها، وعلى المجتمع في نموه وتقدمه، فالعلاقات الأسرية محكومة بالعواطف أكثر مما هي محكومة بالقواعد الرسمية وشبه الرسمية (القانونية والعرفية)، لذا فإن العنف في هذا الإطار يأخذ طابعا خاصا وحميميا.

إن الأسرة، ورغم طابعها الخاص كغيرها من المؤسسات الإجتماعية، تقوم بين أفرادها تفاعلات، وتسودها عمليات إجتماعية متعددة كالتعاون والتنافس والصراع..وبالتالي فالعنف الأسري ظاهرة ممكنة الحدوث في أي مجتمع وفي أي فترة تاريخية، وقد يكون موجها ضد النساء أو ضد كبار السن أو الأطفال، أو حتى الرجال، ويتوقف ذلك على عدد من العوامل أهمها: طبيعة الخصائص السيكولوجية للأفراد، ومستوياتهم التعليمية، وأوضاعهم الإجتماعية والإقتصادية، ويمكن أن نطلق على هذا النوع من العنف مصطلح العنف الفردي أو العنف السلوكي، والذي يختلف جذريا عمّا يمكن أن نسميه بالعنف الجماعي أو العنف الموجه توجها ثقافيا، ومعظم مظاهر هذا النوع مقبولة اجتماعيا، ولا تُصنّف من قبل ممارسيها باعتبارها عنفا.(10)

في 2010 كما في الأعوام التي سبقت، كانت الإساءة والعنف هي أكثر المشاكل التي تلقت خطوط مساندة الطفل في أنحاء العالم اتصالات بشأنها، فأكثر من **20 %** من الاتصالات المعروفة كانت للإبلاغ عن الإساءة والعنف، **ومن بين أشكال الإساءة والعنف، كانت الإساءة الجسدية هي أكثر أنواع الإساءة التي تم الإبلاغ عنها بنسبة 39 %، يليها التنمر بنسبة 25 % والإساءة الجنسية بنسبة 18 % والإهمال بنسبة 8 % والإساءة العاطفية بنسبة 8 %.**

وقد كان نحو ثلثي حالات الإساءة التي تم الإبلاغ عنها تتعلق بفتيات. وكانت نسبة الفتيات اللواتي تعرضن لحالات الإساءة الجنسية والعاطفية أكبر بكثير من نسبة الأولاد .أما بالنسبة للأولاد فقد كانت الإساءة الجسدية والتنمر هي أكثر أشكال الإساءة التي تعرضوا لها، وأن أكثر الأماكن التي يبلّغ الأطفال عن حدوث الإساءة أو العنف فيها هي منزله أو مدرسته أو حيه أو شارعه . (11)

3. <u>مشاهد واقعية تؤكد إنعدام الحماية الطفولية في ظل العنف الأسري الممارس:</u>

تؤكد المقاربة السوسيولوجية على العوامل الإجتماعية البيئية التي تقف وراء إقدام بعض بعض الآباء أو الأمهات على ممارسة الإساء ضد الأطفال. فالبيئة الإجتماعية بما تحتويه اعتبارات ثقافية سائدة تمارس في حقيقتها ضغوطا نفسية تعد سببا من أسباب إساءة معاملة الأطفال التي لا يمكن إغفالها أو التقليل من شأنها كمنحى تفسير هذه الضغوط الإجتماعية والتي تزداد عندما يشعر الوالدان بالعجز عن مسايرة الآخرين إجتماعيا لضعف مستواهم الإقتصادي، وإلى العوامل الإجتماعية البيئية مقل الوضع الإجتماعي الإقتصادي والبطالة المادية وظروف السكن والمعيشة وحجم الأسرة والآباء المراهقين والعزلة الإجتماعية والتي تعد من عومل الضغط الذي يؤدي إلأى سوء المعاملة.

إن مستويات العنف في المجتمع تنعكس على العلاقات الأسرية وعلى طبيعة التفاعل بين أفرادها فهي تستخدم العدوان اللفظي والبدني كوسيلة لحل الخلافات والمشكلات الأسرية بما فيها التعامل مع ما يصدر من الأطفال من سلوكيات، وبالتالي فهي تميل إلى استخدام أنماط مشابهة في تربية أطفالها، وأن السلوك السيء هو نتاج المشقة والإحباط وترتبط المشقة بالوضع الإجتماعي للفرد.(12)

في المقابل نؤكد على أن ممارسة العنف على الطفل قد يأخذ أشكالا مختلفة جسديا ونفسيا وجنسيا ويمكن تحديده على أنه " كل ما يعد عدوانا من قبل المؤذي (المعتدي) وأذى يسبب للضحية (المعتدى عليه)، وبناءا على ذلك فإنه يمكن أن يعد الطفل متعرضا للإيذاء عندما يعامل بطريقة غير مقبولة في ثقافة معينة، في فترة زمنية معينة. والعبارتان الأخيرتان مهمتان نظرا لأن ذلك لا يقتصر على أن الأطفال يعاملون بطريقة مختلفة في بلدان مختلفة، ولكن قد تختلف طريقة التعامل معهم داخل البلد الواحد، وكذلك داخل المدينة الواحدة، فهناك ثقافات فرعية في المجتمع، واختلاف في الآراء حول ما يعد إيذاء للأطفال..(13)

إن الكثير من المشاهد الإجتماعية تعكس حقائق إجتماعية خفية ناذرا ما يتم الإعلان عنها لارتباطها بطابو الأسرة لعل أبرزها:

<u>أولا: زنا المحارم..أكثر المشاهد الأسرية التي تعكس انعدام الحماية الطفولية</u>

يأخذ العنف الجنسي الأسري أشكلا ومظاهر عديدة، ولعل زنا المحارم أكثر هذه الأشكال إنتشارا في المجتمع مثلما هو ملاحظ واقعيا..

فاستنادا إلى إحصائيات الدرك الوطني تم إحصاء 113 ضحية خلال الفترة بين سنة 2000 و2006 رغم أن المحققين في هذا النوع من الجرائم يؤكدون أن هذه الحالات تمثل ما يعلن عنه وهي أبعد بكثير ما يجري في الواقع ووسط الأسر الجزائرية، إذ لا يزال هذا الموضوع من "الطابوهات" الإجتماعية" رغم أن الأرقام المتوفرة تشير إلى تفاقم الظاهرة وليس تراجعها حيث إرتفعت بين سنتي 2005 و2006. وحسب إحصائيات رسمية لخلية الاتصال لقيادة الدرك الوطني، فإن عدد الاعتداءات الجنسية داخل الأسرة سجّل ارتفاعا مقارنة بالقضايا المسجلة لسنة 2007، التي بلغ عددها 1186. كما تم احصاء أكثر من 6841 ضحية إعتداء جنسي خلال السنوات الستة الأخيرة أي ما يعادل ألف ضحية إعتداء جنسي سنويا، ومن بين هؤلاء 4835 قاصر تقل أعمارهم عن 18 عاما..(14)

فقد يلحق الاعتداء من الأب، العم، الخال، الجد، ابن العم، ابن الخال..، في إطار زنا المحارم المرتكب ضد القصر حسب ما بيّنته ألكثير من القضايا والمشاهد الواقعية التي تؤكد إنتشار العنف الأسري بكل مظاهره وأشكاله في ظل انعدام حماية قانونية للطفل داخل الأسرة الجزائرية وانعدام التوعية بخطورته.

<u>ثانيا: ضرب الأطفال...عنف جسدي مستمر الوجود</u>

فقد يكون من آثار الضرب على شخصيات الناشئة فقدانها المبادرة والإرادة الحرة في اختيار ما يناسبهم في الحياة، وانتصار ما يحركهم ويوجههم من أشخاص خارج نطاقهم، وبالتالي تكون سلوكاتهم صادرة عن رغبات وإيرادات الآخرين، وفقدانها القدرة على رؤية ما حولهم من إمكانات وقدرات. ومن بين نتائج الضرب أنّه يقتل الإستعدادات ومواهب من يقوم بتربيته، ولا يسمح لها بأن تتفاعل مع المثيرات الكثيرة التي تزخر بها الحياة، وبالتالي فإنه يقضي على الفرص المهيّئة لحدوث تلك التفاعلات الخيرية.

فاستخدام الضرب وكذلك السخرية والتهكم في علاقة المربّين بالناشئة يعمل على حرمان الفرد وبالتالي حرمان المجتمع من طاقات وقدرات عقلية ونفسية كانت مخبئة في شخصيات من يمارسون معهم العنف.وكذلك من نتائج العنف الحكم على الصغار بالتخلّف عن الركب وعرقلة التطور من خلال تعمّد المربين إلى صبّ الناشئة في قوالب الحاضر والماضي، دون أن يتيحوا لهم فرصة المواكبة مع توقعات المستقبل، ودون أن يعدّوا التكيف والتواؤم مع التغيرات المتوقعة.(15)

لقد أكدت العديد من الدراسات النفسية الإجتماعية على سلبيات ممارسة العنف الجسدي على الطفل، ولعل ما ذُكر أمر بسيط جدا مقارنة بمضاعفات هذه الممارسات خصوصا في المنزل الذي يفترض أن يكون الفضاء الأكثر أمنا للطفل..

إن الملاحظ واقعيا إنتشار ظاهر العنف الجسدي ضد الطفل في الأسرة ممثلا في الضرب الذي قد يصل حد التشويه لاسيما مع استعمال الكثير من الأدوات التي تؤثر في الطفل وتجعله عرضة للكثير من الإضطرابات السلوكية والإنفعالية.. ورغم أن الضرب قد يصل حد محاولات القتل إلا أن الطفل يظل عاجزا عن التعبير عن ذلك خوفا من رد فعل الجاني إن كان الأب أو الأم أو أحد الإخوة أو أحد الأقارب....

ولعل التساؤل الذي يظل مطروحا كيف يمكن تحقيق الحماية الإجتماعية لأطفال يتعرضون يوميا لعنف جسدي متعدد الأشكال والمظاهر ؟؟

<u>قدمت منظمة اليونيسيف ثمانية عناصر من اجل بيئة توفر الحماية للطفل من العنف والإستغلال والإيذاء هي:</u>

أولا: **المواقف، والتقاليد، والعادات، والسلوك والممارسات:** فلا يمكن للبيئة توفير الحماية اللازمة للأطفال في المجتمعات التي تساعد مواقفها أو تقاليدها على تسهيل ممارسة الإساءة. فعلى سبيل المثال إذا كانت المواقف تتغاضى عن ممارسة البالغين الجنس مع القاصرين أو العنف ضد الأطفال يمكننا النظر إلى ذلك كشكل من أشكال تسهيل الإساءة.

ثانيا: الالتزام الحكومي بالايفاء بحقوق الأطفال: فالتزام الحكومة باحترام وحماية حقوق الطفل والوفاء بها هو من العناصر الأساسية في خلق بيئة توفر الحماية. وغالبا ما تتعمد الحكومات إغفال وجود مشكلة في بلدها مع أن الاستغلال في واقع الأمر يمارس في جميع أنحاء العالم. وتحتاج الحكومات بدلا من ذلك إلى إظهار التزاما قويا لإيجاد الأطر القانونية التي تمتثل للمعايير القانونية، والسياسات والبرامج الدولية وتنفيذها وإنفاذها لحماية الأطفال.

ثالثا: الحوار المفتوح ومناقشة قضايا حماية الأطفال: يحتاج الأطفال إلى قنوات آمنة يستطيعون من خلالها التعبير بحرية عن الشواغل المتعلقة بحماية الطفل التي تؤثر عليهم أو على غيرهم من الأطفال. وعلى الصعيد الوطني، فان اهتمام وسائل الإعلام، ومشاركة المجتمع المدني في قضايا حماية الطفل تعمل على تعزيز بيئة توفر الحماية. كما أنه ينبغي على المنظمات غير الحكومية إيلاء الأولوية لحماية الطفل وينبغي كسر حاجز الصمت.

رابعا: التشريعات بشأن الحماية والعمل على تنفيذها: فالإطار التشريعي المناسب المصمم لحماية الأطفال من الإساءة، والعمل على تنفيذه هو من بين العناصر الأساسية لتهيئة بيئة توفر الحماية.

خامسا: قدرة المحيطين بالأطفال على توفير الحماية لهم: فنحن بحاجة إلى تعزيز قدرات العاملين في مجال الصحة والمعلمين والشرطة والأخصائيين الإجتماعيين وكثيرين آخرين ممن يتفاعلون مع الأطفال بشكل منتظم عن طريق التحفيز، وصقل المهارات، وإعطائهم سلطة رقابة انتهاكات حق الأطفال في الحماية والاستجابة لها. وعلينا أن لا نتجاهل قدرة الأسر والمجتمعات كعنصر هام في بناء البيئة التي توفر الحماية.

سادسا: مهارات الاطفال الحياتية، ومعرفتهم ومشاركتهم: إن معرفة الطفل لحقوقه أو بالخدمات المتاحة لحمايته يجعله أقل عرضة للإستغلال، وعليه فإن المعلومات الصحيحة هي عامل أساسي يمكن للأطفال الاستفادة منها في استخدام معرفتهم ومرونتهم ومهاراتهم للحد من خطر تعرضهم للاستغلال.

سابعا: الرصد والإبلاغ: وضع نظام رصد فعّال لتسجيل الإصابة وطبيعة انتهاكات حق الطفل في الحماية ويسمح بالإستجابة المبنية على معرفة واستراتيجية. وتكون هذه النظم أكثر فعالية حين تقوم على أساس المشاركة وعلى صعيد محلي.

ثامنا: خدمات التأهيل واعادة الادماج: إن مبدأ الحفاظ على الحماية يستدعي بالضرورة ألاّ يحرم أيا من الأطفال ضحايا الإهمال والإساءة والاستغلال من حقه في الحصول على الرعاية، وعلى الاستفادة من خدمات الرعاية الاجتماعية الأساسية دون تمييز على أن تتوفر هذه هذه الخدمات في بيئة تعزز الصحة واحترام الذات وكرامة الطفل..(16)

الخاتمة:

في محاولة توكيدية على خطورة العنف الأسري ومختلف مظاهره وأشكاله لاسيما إذا مورس على الطفل على اعتباره أضعف أفراد الأسرة وأكثرهم حاجة إلى حماية ليست فقط إجتماعية وإنما في اعتقادنا أيضا قانونية، والمقصود بالقانونية التجسيد الفعلي لممارسة قانونية واقعية تحمي الطفل من العنف الموجه ضده لاسيما وأن الواقع أثبت في الكثير من المواقف حقيقة الممارسة واستبعاد الآخر عن طرحها للخصوصية الثقافية التي تتميز بها الأسرة.

إن العنف الأسري الممارس على الطفل بشكل دائم ومستمر وأمام الشرعية الثقافية التي مُنحت له في الكثير من المحطات على اعتبار أنه الأسلوب التربوي الأنجع والأقوم جعل من الكثير من الآباء يتمادون في ممارسته دون رقابة أو حماية قانونية، وبمنطق التسلط الدائم للأبوين..إن الطفل بحاجة إلى حماية إجتماعية قانونية في علاقتها بواقع معطى أو بالأحرى بمجموع ظواهر عنيفة، ولعل أكثر أشكال هذه الحماية التواصل المستمر مع الأطفال في المدارس من طرف مختصين نفسانيين واجتماعيين وقانونيين قد يساهمون في التعريف بالظاهرة والتوعية بخطورتها وكيفية التعامل معها.

الهوامش:

1. أحمد رأفت عبد الجواد: مبادئ علم الإجتماع، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، مصر، 1982، ص 113-114

2. الاعتداء الجسدي والجنسي والنفسي...الطفولة في الجزائر..هل من حماية، على: http://sawtsetif.com

3. حسنين توفيق،نفس المرجع السابق ذكره،ص 16

4. عادل مجاهد شرجبي:العنف العائلي ضد المرأة، تحليل علاقات النوع الإجتماعي في المجال الخاص، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الوطني اليمني لمناهضة العنف ضد المرأة، صنعاء، اليمن، مارس 2004، على www.aman.org/studies

5. المرجع نفسه

6. مطاوع بركات:العدوان والعنف في الأسرة، في عالم الفكر،مجلة علمية تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، المجلد27، عدد4، أفريل /يونيو1999،،ص365-367

7. حسن عربادي: العنف ضد الأطفال في الوسط الأسري، رسالة ماجستير تخصص علم الإجتماع الثقافي،قسم علم الإجتماع، جامعة الجزائر، 2004 -2005، ص 14

8. نفس المرجع ص 265

9. عدلي السمري:العنف في الأسرة تأديب مشروع أم انتهاك محظور،مطبوعات مركز البحوث والدراسات الإجتماعية،جامعة القاهرة، دار المعرفة الجامعية،2001، ص 19-20

10. عادل مجاهد شرجبي، نفس المرجع السابق ذكره

11. العنف ضد الأطفال، بيانات خطوط مساندة الطفل حول الإساءة والعنف، على: www.childhelplineinternational.org/media/31923/5th_vac_report_2010_data_arabic__single_pages_.pdf

12.محمد مرسي محمد: التحرش الجنسي بالأطفال، مجلة التربية، جامعة قطر، عدد 162، 2007، ص202

13.منيرة بنت عبد الرحمان: إيذاء الأطفال، إنتشاره وأنواعه وأسبابه والآثار الناجمة عنه، مجلة الخدمة الإجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الإجتماعيين، مصر، مجموعة 19، عدد 45، 2001، ص 215

14.خليدة ولد لغويل: واقع إغتصاب الأطفال في الجزائر، على: www.aranthropos.com

15.يوسف ميخائيل أسعد:نفس المرجع،ص60-61

16.ثمانية عناصر من اجل بيئة توفر الحماية على: www.unicef.org/arabic/protection/24267_42471.html